

أثر حوار الحضارات في تطور القواعد القانونية ودور ذلك في حماية مستقبل الإنسانية

بقلم أ/ ليلي جمعي

المقدمة :

من خصائص الإنسان أنه كائن ذا إرادة ، كما أن له سلوكا غائيا أي
يحدد أهدافه ويسعى لتحقيقها ويستطيع أن يوازن بين الفرص المتاحة له وأن
يختار ما يوافقه ، وعادة ما كان الإنسان وهو يمشي في طريقه هذا يتنافس مع
غيره من بني جنسه ، كما يدرك في نفس الوقت حاجته إليهم وحاجتهم إليه ،
ولهذا نجد المجتمعات الإنسانية ما فتئت بسبب هذا الطبع الإنساني تعرف الكثير
من الاختلاف بين بني البشر — و لو شاء الله ما اختلفوا — ، كما ما فتئ
البشر يدركون حاجتهم إلى بعضهم البعض ، وبين هذا الاختلاف و هذه
الحاجة عرف البشر في علاقاتهم الكثير من الصراع كما عرفوا الكثير من
الحوار على مر تاريخ الوجود البشري على هذا الكوكب و هذا يعني أن
صراع البشر و تحاورهم ليس موضوع اليوم و إنما هو موضوع الإنسان منذ
أن وجد على هذا الكوكب ، حتى أننا وجدنا أحدي ابني آدم ميلا إلى الحوار
في حل مشكلته في حين كان أخوه يرى بأن حل هذه المشكلة لا يكون إلا
بإزالة خصمه نهائيا ، ولكن السبب الذي جعل موضوع الحوار والصراع بين

الحضارات أو بين بني الإنسان⁽¹⁾ — لأن الحوار والصراع يتعلق بطبع الإنسان وليس بالحضارات — يطفوا على الساحة في هذه الفترة الأخيرة هو ما وفّرت وسائل الإعلام و الإتصال من جعل كوكبنا يبدو وكأنه مدينة سكانها البشر بكل إنتماءاتهم الحضارية والثقافية ، وهذا الإتصال جعلنا ندرك أهمية الحياة المشتركة القائمة على التفاهم و خطورة الصراع على بني البشر، خاصة بعدما تطورت الترسانات العسكرية المبيدة للإنسانية كالأسلحة النووية و البيولوجية مما جعل عقلاء الإنسانية يلحون على أهمية الحوار بين بني البشر أكثر مما ألحوا عليه في المراحل السابقة ، وذلك لأنّ التقاتل بين المتصارعين لم يعد يتم بسيف أو خنجر يستعمله أحد المتصارعين للتخلص ممن يتصارع معه مثلما فعل ابن آدم مع أخيه، و إنما أصبحت وسائل الصراع تحدث حروبا مدمرة وإعتداءات قاتلة تقضي على المئات و الألاف من الأبرياء دون تمييز ، وما زالت وسائل الإعلام تسمعنا يوميا عن الكثير من الانفجارات التي تسبب قتل العديد من المدنيين العزل و الذين كان ذنبهم الوحيد هو تواجدهم فوق منطقة تتصارع فيها مجموعتين ، وأمام هذا الخطر الذي أصبح يتهدد البشرية خاصة بعدما استفرغت هذه الأخيرة جهدها في صناعة الأسلحة حتى أصبح مخزون ما فوق هذا الكوكب من سلاح يصلح لتدمير البشرية سبع مرات أو أكثر ، وأمام هذا الخطر المشترك الذي حصده البشرية من جراء تجاوزاتها أصبح البشر يتكلمون عن حوار الحضارات بإعتباره الوسيلة الوحيدة لإيصال البشرية إلى مأمنها و خلاصها ، وهذا الإتجاه في التفكير الإيجابي يجعلنا ندرك أن أكثر ما يميز هذا الكائن الرائع أنه قادر على تصحيح أخطائه عن طريق التعلم من

تجاربه و شق طريق جديدة بناء على ذلك ، و إن كان الحوار ليس وليد اليوم و لكن أصبحنا الآن ندركه أو ندرك أهميته أكثر من أي وقت مضى وأكثر من أي جيل من الذين قد سبقونا ، ومن باب تأكيد هذه الحقيقة و ترسيخ ثقافة الحوار بين بني الإنسان سوف نحاول من خلال هذه المداخلة إظهار دور الحوار في حياة البشر من خلال إظهار الدور الذي لعبه الحوار في تطوير القواعد القانونية كوسيلة من وسائل تطوير حياة البشر و أهمية ذلك بالنسبة لأمن ومستقبل الإنسانية.

أولاً : طبيعة العلاقة التي توجد بين الحضارة و الحوار والقواعد القانونية .

من الحقائق التي تتعلق بالإنسان أنه كائن اجتماعي، فهو لا يعيش إلا في جماعة، كما أنه لا يكتسب سلوكه الإنساني إلا بعيشه داخل جماعة بشرية تعلمه السلوك البشري ومتطلبات العيش الجماعي والقواعد والنظم التي تحكم هذا الأخير. ولكن من خصائص هذا الكائن المتميز أنه مبدع فهو قادر على تطوير أسلوب حياته وكذا القواعد المنظمة لهذه الحياة، بالإضافة الى قدرته على الاستفادة والتبادل المعرفي مع بني جنسه، وللدلالة على هذه الحقائق استعمل البشر مجموعة من المصطلحات كمصطلح " حضارة " و مصطلح " حوار " ، بالإضافة الى مصطلح " قواعد قانونية " فماذا نقصد بهذه المصطلحات ؟ ، (هذا ماسوف يتم التعرض في النقطة " أ " من هذه الجزئية) وماهي طبيعة العلاقة التي تجمع بين بناء الحضارة وانشاء القواعد القانونية

والحوار؟ ، (ستم الإجابة عن هذا السؤال من خلال النقطتين " ب " و " ج " من هذه الجزئية)

أ-تعريف مصطلحات البحث .

إن المصطلحات الرئيسية التي يقوم عليها هذا البحث هي مصطلح " حضارة " ومصطلح " حوار " بالإضافة الى مصطلح " قواعد قانونية " . فماذا نقصد بكل واحد من هذه المصطلحات ؟ .

1 - تعريف مصطلح حضارة .

يقصد بكلمة حضارة من الناحية اللغوية ضد البداوة كما يقصد بها المدنية أو الإقامة في الحضر، كما تعني الطباع المكتسبة من المعيشة في الحضر⁽²⁾. فما هو تعريفه من الناحية الاصطلاحية ؟ فيما يخص التعريف الاصطلاحي فسوف نحاول التعرض لتعريف مصطلح حضارة عند الفكر الغربي ثم عند الفكر العربي الاسلامي .

-تعريف مصطلح حضارة عند الفكر الغربي.

لم يظهر مصطلح حضارة في الفكر الاوروي إلا في القرون الحديثة ، بحيث أن هذا الاخير لم يستعمل من طرف الفكر الاوروي إلا في 1835.⁽³⁾ وهو يعني " المرحلة السامية التي وصل إليها الانسان من خلال تطوره وخروجه من الممجية والتوحش . " ، كما يقصد بها " جملة من مظاهر التقدم الادبي والفني والعلمي والتقني التي تنتقل من جيل الى جيل في مجتمع واحد او عدة مجتمعات متشابهة . "

-تعريف مصطلح حضارة في الفكر العربي الاسلامي .

ويقصد به عند ابن خلدون " هو ما يحصل عليه الانسان من رفاهية وتحسين لمستوى معيشته من خلال الجهد الذي يبذله قصد التخلص من بداوته "(4) ومن بين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة الحضارة و مصاحبتها للوجود البشري فوق هذه الأرض مالك ابن نبي والذي عرف الحضارة على أنها " جملة العوامل المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يوفر لكل عضو فيه جميع الضمانات الاجتماعية اللازمة لتطوره ."(5)

إذا من خلال هذه التعاريف نلاحظ أنّ هناك إتفاق بين الفكر الأوروبي و الفكر العربي الإسلامي بأنّ الحضارة هي نتاج الجهد والإبداع البشري ، أو هي ما يحصل من تطور في كل مجالات حياة المجتمع سواء في المجال المعيشي أو العلمي أو الفني أو الخلقي نتيجة لما يبذله البشر من جهد قصد تحسين أوضاعهم ، وذلك من خلال استثمار مجموعة من العوامل التي قد تتوافر في مجتمع ما في وقت من الأوقات ، وهذا يعني أن الحضارة هي نتاج تفاعل الفرد مع مجتمعه و ذلك باعتبارها هدفا يتعاون لأجل تحقيقه أفراد الجماعة مستثمرين ما هو متاح لهم من فرص وما لديهم من قدرات إبداعية .

2 - تعريف مصطلح حوار .

إن كلمة "حوار" مصدرها "حاور" أي "حادث و تبادل معه أطراف الكلام" و من هنا يعتبر الحوار صورة من صور الإتصال بين بني البشر⁽⁶⁾ يتميز عن غيره من صور الإتصال الأخرى بالإستمرارية و غايته تبادل الأفكار و التجارب

والخبرات و المعلومات. و يعتبر الحوار وسيلة مهمة لإحلال التفاهم والإنسجام و التخلص من الصراع أو التقليل منه على الأقل .

3 - تعريف مصطلح قانون .

يقصد بلفظ "قانون" من الناحية اللغوية، ومصدرها "نقن" بمعنى "نظم" و إن كان الكثير من الفقه القانوني يعتبر هذه الكلمة دخيلة على اللغة العربية لأنها ذات أصل يوناني وهي Kanon و هي تعني "العصى المستقيمة"⁽⁷⁾ أما من الناحية الاصطلاحية فيقصد به " مجموعة القواعد التي تضبط السلوك وتنظم العلاقات بين الأشخاص داخل المجتمع على وجه الإلزام بحيث يترتب على مخالفتها جزاء توقعه السلطة العمومية ."⁽⁸⁾ وهذا يعني أن قواعد القانون وإن كانت تشترك مع غيرها من القواعد الأخرى ، مثل قواعد الدين و قواعد الاخلاق وقواعد المجاملات في ضبط السلوك البشري داخل جماعة معينة ، إلا أنها تختلف عنها في كون أن الجزاء القانوني إنما توقعه السلطة العمومية ، كما أنه يمكن للأشخاص المتنازعين تحريك الجهاز القضائي عن طريق رفع الدعوى القضائية قصد الدفاع عن حقوقهم.⁽⁹⁾

من كل ما سبق ذكره يمكن أن نتساءل عن الدور الذي يلعبه كل من الحوار والقانون في بناء الحضارة ؟ ، وهل تساهم هذه الأخيرة في تطوير الحوار و وسائله ؟ ، وما مدى مساهمتها في تطوير القانون وتفعيله ؟ .

ب- الدور الذي يلعبه الحوار والقواعد القانونية في بناء الحضارة .

مثلما سبق قوله فالحضارة هي نتاج الجهود الابداعي الانساني لمجتمع بشري منظم، وهذا يعني ان الحضارة لا تنتج إلا من مجتمع انساني ، ولكن حتى

ينتج مجتمع ما حضارة لابد من يكون أبنائه قادرين على حسن استخدام واستثمار ما هو متاح لهم في مجتمعهم ، بالإضافة الى ضرورة تفاعل الافكار المختلفة مما يعني أن تكوين الحضارة يتطلب الابداع والحوار بين مختلف ابناء المجتمع وذلك سواء لنشر وتبليغ الافكار المبتكرة و المنتوج الابداعي للأعضاء المجتمع قصد الاستفادة من الآراء المختلفة لتطوير الافكار الابداعية عن طريق المساهمة الواسعة من طرف كل المبدعين في العملية الابداعية ، أو قصد جعل المعلومات متاحة للجميع لتمكينهم من استعمال ما هو متاح من افكار ومعلومات و منتجات ابداعية ، وذلك للاستفادة من الابداعات المختلفة في تحسين اداء الانسان وتطوير افكاره وادائه ، وهذا يعني أن الحوار يلعب دور مهم في بناء الحضارة وذلك لأن انعدامه معناه احتكار المعلومات والافكار وحلول المشاكل المختلفة ، ولقد اثبت التاريخ البشري أن احتكار المعلومات ومنعها عن الناس يؤدي الى استبداد المحتكرين برقاب الناس ومصائيرهم مما يترتب عليه انهيار المجتمع وتدهور البناء الحضاري⁽¹⁰⁾.

كما أن الحضارة تشيد من طرف مجتمع وليس مجموعة لأن المجموعة عدد فوق الواحد من الاشخاص أو الحيوانات أو الاشياء ، في حين أن المجتمع هو جماعة من الاشخاص يؤمنون بوجود هدف مشترك لابد من أن يتعاونوا من أجل تحقيقه ويسعون لذلك فعلا وحتى يستطيع مجتمع ما بناء حضارة فلا بد من تنظيم الحياة داخل هذا الاخير ، كما أنه لابد من التنسيق بين مختلف مصالح الاشخاص المكونين للمجتمع بما فيها مصلحة الجماعة ، ويتم هذا التنسيق من خلال تحديد التزامات كل فرد داخل الجماعة وكذا ما

يترتب له من حقوق داخل هذه الاخيرة وهذا التنظيم الذي ينظم تقسيم العمل داخل المجتمع ويؤمن الاستقرار والأمن لأفراده مما يدفعهم الى استثمار ماهو متاح في المجتمع من أجل تحسين حياتهم بكل أبعادها مما يترتب عليه بناء حضارة مما يعني أن الفوضى ولا أمن والظلم لا يمكن ان تؤدي الى انشاء حضارة، وانما الجو الذي تتكون فيه الحضارة هو الجو الذي يسود فيه النظام مع الحرية والامن والاستقرار مع الابداع ، ويلعب القانون دور حاسم في توفير هذا الجو وبالتالي يساهم بطريقة فاعلة في تكوين الحضارة .

ج -الدور الذي تلعبه الحضارة في تفعيل الحوار وتطوير القواعد القانونية .

فإذا كان لكل من الحوار — بما يشيعه من جو للتنافس وتوفير المعلومات والافكار ونشرها وتبادلها — وكذا القواعد القانونية — بما توفره من نظام وحرية وأمن واستقرار — دور فعال في نشأت الحضارة وتطورها ، فإن هذه الاخيرة كذلك لها دور لا يمكن الاستهانة به أو تجاهله في تفعيل الحوار بين اعضاء المجتمع ، وذلك بما لها من تأثير على سلوكيات الناس ، حيث أن الحضارة مثلما سبقت الاشارة اليه هي عملية التحول من الهمجية والتوحش والبداءة الى سلوك المتحضر القائم على الحوار، كما أن الحضارة تتيح لأفراد المجتمع كل الوسائل الممكنة من أجل تطوير أنفسهم وسلوكياتهم نحو الاحسن، وهذا يعني أن الحضارة إذا كانت لا تنشأ وتتكون إلا في جو يسود فيه الحوار فهي في ذات الوقت تؤدي الى تطوير الحوار وتفعيله ، فنجد أن البشر عادة ماكانوا يلجؤون للحوار من أجل الحيلولة دون قيام التوتر والصراع بينهم ، كما أنهم في كثير من الاحيان بعد ما يتورطون في الصراع والاقتتال لايجدوا

من سبيل للخروج من صرعاتهم إلا الحوار ، وكنتيجة لتراكم تجارب البشر وخبراتهم أدرك البشر أهمية الحوار في بناء الحضارة ، حيث جاءت الحضارة البشرية الحديثة كنتيجة للحوار الذي كان بين العلماء والمثقفين و الذين طالبوا بحق كل الافراد في الحصول على المعرفة و في استعمال ما اتيح لهم من قوى من أجل تنمية مواهبهم وتفعيل دور الفرد في الحياة العامة ، ليصبح الحوار بعد ذلك بين السلطة والشعب⁽¹¹⁾، ليتطور حوار بين رب العمل والعمال ، ثم اتسع مجال الحوار ليمس الأسرة وأعضائها ليعتبر في النهاية على أنه أكثر من ضرورة لحياة المجتمعات، وهكذا أصبح الحوار ثقافة تتعلق بكل أنواع العلاقات داخل مجتمع معين ثم أصبحنا نتكلم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين عن مدى إمكانية تفعيل الحوار بين الحضارات بعد ما أصبح حوار الاشخاص والجماعات داخل المجتمع الواحد من المسلمات ، وهذا يعني أن الحضارة ساهمت في تفعيل الحوار وجعلت منه ثقافة انسانية .

ومثلما ساهمت الحضارة في تفعيل الحوار وجعلت منه ثقافة تتعلق بمتطلبات العيش الاجتماعي كان لها الأثر البالغ في تطوير القواعد القانونية ، وهذا ما نلاحظه على مستوى التاريخ البشري ، بحيث أن كل الحضارات الانسانية انعكس تألقها الحضاري على تطور نصوصها القانونية ، بالاضافة الى التطور الذي مس نظمها السياسية. وكذا انماط تسييرها الاداري وان كانت كل حضارة قد تألقت في مجال معين اكثر من غيره ، فنجد مثلاً أن كل من البابليين والرومان تفوقوا في المجال القانوني أكثر من المجال السياسي

والإداري ، في حين تفنن الفراعنة في مجال الإدارة ، أما الإغريق فلقد تألقوا في المجال السياسي⁽¹²⁾ ، وهذا يعني أنّ الحضارة تحتاج الى مجموعة ظروف ووسائل لنشأتها ولكن بعد تكونها تساهم في تطوير وسائلها وكذا الظروف التي تحيط بها ، وهذا ماحدث مع القانون الذي يعتبر وجوده ضروري لتكون أي حضارة ، ولكن تطور الحضارة يؤثر على تطور القواعد القانونية إذ في حين كان تختلط قواعد القانون بقواعد الدين في كثير من الحضارات القديمة وكانت أحكامه لا يفهمها إلا الكهان ، نجد أنّ القانون انفصل تدريجيا عن الدين واصبحت له خصائصه الذي تميزه عنه ، و اصبحت له مصادره الخاصة به ، كما⁽¹³⁾ عرفت الكثير من النظم القانونية تطورا مذهلا في الحضارة الواحدة اذ بعدما كان رب الاسرة هو وحده من يملك الشخصية القانونية دون غيره من أعضاء الاسرة في القانون الروماني ترتب على تطور الحضارة الرومانية تطور في القواعد القانونية المنظمة لكيفية اكتساب الشخصية القانونية حيث أصبحت تعترف بهذه الشخصية للابن الذكر الذي بلغ سن الرشد وله استقلال مالي ، ثم تطور الأمر ليصبح حتى الرقيق داخل الاسرة يتمتع ببعض الشخصية القانونية⁽¹⁴⁾ ، كما أنّ لا أحد ينكر الدور الذي لعبته الاحكام القانونية في الشريعة الاسلامية في تكوين ونشأة الحضارة الاسلامية وكيف أنّ تعقد الحياة وتطور الحضارة الاسلامية ساهم في تطوير القواعد القانونية عن طريق العمل الرائع الذي قام به الفقه الاسلامي من اجل ايجاد مايكفي وما يناسب من حلول للمشاكل القانونية التي كانت تطرح في الحياة اليومية للمجتمع المسلم وذلك على ضوء القرآن والسنة .

فإذا كان الحوار والتطور الحضاري داخل المجتمع الواحد أو الحضارة الواحدة قد ترتب عليه تطور مذهل في القواعد القانونية فماهو الدور الذي لعبه حوار الحضارات على مرّ التاريخ البشري في تطوير هذه القواعد ؟

ثانياً : دور حوار الحضارات في تطور القواعد القانونية :

إنّ حقيقة اتصال الحضارات الانسانية ببعضها البعض تؤكدها كل يوم الاكتشافات العلمية التاريخية وتلك المتعلقة بعلم الآثار كما كشفت لنا الابحاث العلمية على أنّ تأثر الانظمة القانونية ببعضها تعتبر حقيقة تاريخية لا يمكن نكرانها (هذا ماسوف يتم التعرض له في النقطة " ب " من هذه الجزئية) ، ولكن ماهو الدور الذي لعبه الإتصال بين الحضارات وتفاعلها مع بعضها البعض في ظهور القواعد القانونية في صورتها الحديثة ؟ (سوف تتم الاجابة عن هذا السؤال في النقطة " ج " من هذه الجزئية) ، وفي حين سوف نتعرض في النقطة " أ " من هذه الجزئية الى كون اتصال الحضارات الانسانية ببعضها حقيقة تاريخية لا يمكن نكرانها .

أ- اتصال الحضارات الانسانية ببعضها حقيقة تاريخية لا يمكن نكرانها :

إنّ اتصال الحضارات وشعوب الانسانية على العموم يعتبر حقيقة تاريخية لا يمكن نكرانها ، وذلك إما بسبب الحاجة الى التبادلات التجارية حيث كانت هناك تبادلات بين الحضارة البابلية على سبيل المثال ومصر الفرعونية ، كما كانت هناك نفس التبادلات بين روما والحضارة الفينيقية ، ولقد ترتب على مثل هذه التبادلات أن تحوّل الاقتصاد الروماني من اقتصاد يقوم على تربية المواشي الى اقتصاد زراعي وتجاري ، بالإضافة الى التبادلات

التي كانت لهذه الشعوب مع الهند والصين ، واستمرت هذه التبادلات الى ما قبل اكتشاف العالم الحديث ولم يكن التبادل التجاري هو السبب الوحيد لإتصال الحضارات وشعوب البشرية ببعضها البعض ، بل كانت الحروب وسيلة من وسائل الإتصال ، بحيث عادة ما كان يترتب عليها من جراء المعاشرة أن يتأثر الغازي بثقافة الشعوب التي قام بغزوها والإستلاء على أراضيها، بحيث كان يترتب على ذلك نوع من التزاوج والتلاقح الحضاري ، فتمازجت الاذواق والافكار لتعطي أذواقا وأفكارا جديدة كما ترتب على هذا الإتصال تطور في أنماط عيش الوافدين والشعوب المحلية مما ترتب عليه كذلك تطور في الكثير من القواعد القانونية ، وهذا ماسوف يتم التعرض له في النقطة " ب " من هذه الجزئية .

ب — الحقيقة التاريخية لإستفادة الحضارات من أنظمة القانونية لبعضها البعض .

لقد كان القانون الروماني أول القوانين القديمة التي تم إكتشافها في العصر الحديث من طرف الباحثين الأوروبيين ، مما جعلهم يعتقدون أن الرومان وحدهم هم الذين اكتشفوا القانون و طوروه حتى قالوا " كانت المهمة الرئيسية للرومان هي تعليم البشرية علم القانون ."⁽¹⁵⁾ ومن هنا طرح السؤال عن مدى تأثير الشريعة الإسلامية بالقانون الروماني بإعتبارها النظام القانوني الذي توسط بين القانون الروماني والقوانين الحديثة ، مما جعل الأوروبيين يعتقدون بأن قانون الشريعة الإسلامية ليس إلا القانون الروماني و ظهر علم الإستشراق الذي كانت وظيفته دراسة الحضارة العربية الإسلامية للتأكد من

أصولها، ودراسة التاريخ القديم لشعوب هذه الحضارة للتأكيد بأن هذه الشعوب لم تعرف الحضارة قط وإنما وصلتها هذه الأخيرة عن طريق الفتوحات الرومانية، ولكن الشيء المذهل أنه تم إكتشاف حضارات شرقية عريقة كالحضارات البابلية والآشورية والسومارية والحيثية والفرعونية والفينيقية التي كانت موجودة في شمال إفريقيا وجزء من الشرق الأوسط، وتم إكتشاف أن كل هذه الحضارات كان لها قوانين متطورة جدا، كما جاءت نتائج كل هذه البحوث والاكتشافات لتؤكد أن أقدم قانون هو " قانون حمورابي " الذي جاء منظما للأحوال الشخصية والمعاملات المالية بالإضافة إلى التشريع الجنائي، وجاء في شكل مواد مثله مثل التشريعات الحديثة مكونا من الديباجة أو مقدمة أو ما يعرف في القوانين الحديثة بالأحكام العامة ثم صلب القانون والخاتمة،⁽¹⁶⁾ ومن هنا طرح السؤال عن مدى تأثير القانون الروماني بالقوانين التي وجدت في الحضارات الشرقية باعتبارها كانت سابقة عليه، ورفض الكثير من الأوروبيين مثل هذه الفكرة بحجة أن بيئة نشأة هذه القوانين كانت مختلفة، ولكن نلاحظ أن البيئة المختلفة لم تمنع التأثير عن طريق الإتصال الذي كان موجود بين شعوب الحضارات المختلفة، إذ أثبت التاريخ أنه كانت توجد تعاملات تجارية بين الفراعنة والحضارة الميزوباتية، كما وجدت تعاملات بين هذه الحضارات وبين الصين والهند، بالإضافة إلى التعاقل بينهم وبين الرومان، ناهيك عن الإتصال الذي كان يتم عن طريق التوسعات العسكرية لكل حضارة على حساب الأخرى مما ترتب عليه الاستفادة الحضارات من بعضها البعض بسبب متطلبات التعاملات المالية و لهذا

نجد أنّ هناك تشابه بين القواعد المنظمة للمعاملات المالية وتلك المحاربة للجرائم ضد الأموال والأشخاص و ذلك بسبب الطبيعة المشتركة للبشر من جهة و بسبب التبادلات التجارية بين شعوب الحضارات المختلفة من جهة أخرى ، بالإضافة إلى استفادة شعوب الحضارات المختلفة من تفوق غيرها من الشعوب لتحسين حياتها ، و لهذا عرف القانون الروماني على سبيل المثال تطور بليغ و هذا من خلال احتكاك روما مع الشعوب الأخرى عن طريق " قانون الشعوب " و الذي كان يتميز بكثير من المرونة ، وساهم " بريطور⁽¹⁷⁾ الشعوب " باستنتاج وتطوير الكثير من المبادئ القانونية من خلال تطبيق هذا القانون على النزاعات المختلفة التي كانت تقوم بين الأشخاص المكونين للشعوب التي تسيطر عليها روما ، أو بين شخص من هذه الشعوب وآخر روماني ، وترتب على ذلك أن استفادة " بريطور القانون الروماني " من إيجاد الكثير من الحلول من خلال " قانون الشعوب " درءا للعجز والجمود الذي كان يتميز به القانون الروماني ، وساهم الفقه الروماني من خلال دراسة هذه القواعد و الاستفادة من " قانون الشعوب " لصالح القانون الروماني على أساس فكرة " القانون الطبيعي " و فحواها " أن وحدة طبيعة البشر يترتب عليها امكانية وجود قوانين صالحة لحكم علاقات البشر بعضهم ببعض انطلاقا من أنّ طبيعتهم واحدة رغم اختلاف بيئاتهم و ثقافتهم " ، و تأكدت هذه الفكرة بعد تبني الإمبراطورية الرومانية للمسيحية و استفادتها من القيم الأخلاقية التي جاءت بها بالإضافة إلى إطلاع الرومان على التشريع اليهودي وكل هذا أثر بإيجاب على تطور القانون الروماني حتى تفوق على غيره من

القوانين التي سبقته ، وهكذا لخص القانون الروماني تجربة البشر في التنظيم القانوني⁽¹⁸⁾ ، وجاءت الشريعة الإسلامية لتتم هذا المجهود البشري عن طريق إقرارها للنظم السليمة التي كانت تحكم البشر ، وتصحيحها للنظم الفاسدة ، وإلغائها للنظم المنحرفة كما فعلته مع الربا كنظام إقتصادي كان موجودا في الحضارات عبر التاريخ وله قوانين تحكمه، وتأكيدها بأن القانون الذي جاءت به الشريعة الإسلامية موجه لكل البشر كما انه يأخذ طبيعتهم الانسانية بعين الاعتبار .

ومن هنا نلاحظ أن إتصال البشر ببعضهم البعض و استفادتهم من بعضهم البعض عن طريق الحوار و التبادل تعتبر حقيقة تاريخية لا يمكن نكرانها، وذلك لأنّ الحوار صورة من صور الإتصال ، والإتصال بين البشر وجد على مرّ التاريخ عن طريق الأسفار و التجارة كما وجد عن طريق الحروب و التوسعات التي جعلت الشعوب تتعرف على بعضها البعض وتتعلم من بعضها البعض ، فنشأت تبعا لذلك أذواق مشتركة و قواعد قانون مشتركة ، ومن هنا نتساءل عن دور هذا الحوار في نشأة القانون على صورته الحالية ؟ .

ج — الدور الذي لعبه الحوار في نشأة القانون على صورته الحالية .
إذا لقد ترتب على دراسة الحضارات القديمة التأكد من أنّه لم تخلوا حضارة من الحضارات التي عرفتھا الانسانية من وجود نصوص قانونية ، سواءا كان مصدرها الدين أو العرف أو السلطة الحاكمة ، مما دفع الكثير من المهتمين بدراسة تاريخ الحضارة وكذلك غيرهم من المهتمين بدراسة خصائص

الاجتماع الانساني الى التساؤل عما اذا كان وجود القانون في هذه الحضارات يدل على ان القانون يعتبر سمة من سمات الأمم المتحضرة أم أنّ وجوده يعتبر ضروري لوجود وبقاء أي مجتمع إنساني ؟ . ولقد أجاب على هذا السؤال علماء الأنثروبولوجيا من خلال معاشتهم وبحثهم في البنية الثقافية والنظم الاجتماعية لبعض الشعوب البدائية مثل بعض القبائل التي تتواجد بإفريقيا ، وتلك التي تعيش في غابات الأمازون من السكان الأصليين للقارة الأمريكية أو القبائل التي تتواجد بأستراليا، ولقد جاءت نتائج هذه الدراسات والبحوث لتؤكد بأن وجود القانون يعتبر سمة من سمات الحياة الاجتماعية للبشر لا يقتصر وجوده على الأمم المتحضرة فقط ، بل يتواجد حتى في أصغر وأبسط المجتمعات البشرية⁽¹⁹⁾، ولكن لا أحد يستطيع انكار ما تسهم به الحضارة في تطوير القواعد القانونية ، وهذا ما فعلته الحضارات الإنسانية المتعاقبة حيث ساهمت في ترقية وتطوير القواعد القانونية نتيجة لجهد البشر وتوجيهات الله لعباده عن طريق الوحي ، حتى أصبح علم القانون علما قائما بذاته مستقلا عن غيره من العلوم التي تهتم بدراسة قواعد السلوك الاجتماعي الأخرى كعلوم الدين والأخلاق ، وبالتالي أصبحت قواعد القانون تتميز عن غيرها من قواعد الضبط الاجتماعي — أي تتميز عن قواعد الدين وقواعد الأخلاق — ، وإن كان هذا التمييز قد عرفه الرومان⁽²⁰⁾ إلا أنّ المسيحية جاءت لتؤكد هذا التمييز بإقتصارها على قواعد الدين والأخلاق دون قواعد القانون مؤكدة بذلك أن لكلا من قواعد الدين والأخلاق نطاق يختلف عن النطاق القواعد القانونية بالإضافة الى الاختلاف الذي يوجد بينها من حيث الغاية و الجزاء ،

ثم جاءت الشريعة الإسلامية لتؤكد هذه الحقيقة ، وذلك بتمييزها بين طبيعة القواعد القانونية التي يترتب على مخالفتها تحريك الجهاز القضائي وتوقيع الجزاء الذي تتولى السلطة العامة تنفيذه أو الاشراف على تنفيذه، والقواعد الدينية التي غايتها تقرب الانسان الى ربه وعبادته ، وقواعد الاخلاق التي تهدف الى تركية النفس وتهذيبها ، وكون أنّ الايات التي تنظم عقيدة المسلمين وتلك التي تهتم بالتوجيهات الأخلاقية والدينية تلتصق بالقواعد المنظمة للحياة القانونية للمجتمع المسلم لايحيي أنّ الشريعة الاسلامية لا تميز بين القواعد القانونية وغيرها من قواعد السلوك الاجتماعي الأخرى ، بل العكس هو الصحيح كما سبق تبينه⁽²¹⁾، ليأتي الفقه القانوني الفرنسي في عصر النهضة مؤكداً من خلال ما قام به من دراسات بأنّ قواعد القانون تختلف عن غيرها من القواعد ، وبأنّها تتميز عن غيرها من القواعد بأنّها تتعلق بالسلوك الاجتماعي و أنّها تقتنر بجزء توقعه السلطة العمومية عند الإقتضاء ، وأنّ غايتها نفعية و هي ضمان الأمن و النظام وتمكين المجتمع من تحقيق التقدم والرفاهية عن طريق تنظيم مراكز الأشخاص سواء في المجتمع أو في الأسرة ، وتحديد ما يترتب لكل واحد منهم من حقوق ومن واجبات ، واستناداً لهذه الافكار صيغت القوانين الحديثة وكنتيجه لذلك تطورت العديد من القواعد القانونية سواء تلك المتعلقة بحقوق الفرد و إلتزاماته إتجاه الدولة و المجتمع ، بالإضافة إلى حقوقه وإلتزاماته إتجاه الإنسانية جمعاء مثل القوانين المنظمة لحقوق الإنسان وتجسد ذلك في ما يعرف بالدرساتير في كل بلاد العالم ، كما مسّ هذا التطور القواعد المنظمة للعلاقات داخل الأسرة فلم تعد قوانين الاسرة الحديثة تجعل

من مصالح رب الأسرة وحمايتها هو الأساس الذي يقوم عليه قانون الأسرة ، بل أصبح محور هذا القانون و الأسرة معا هو الطفل⁽²²⁾ دون المساس أو التضحية بحقوق باقي أفرادها ، كما استفادت من هذا التطور القواعد القانونية المنظمة للمعاملات المالية فأصبح الأصل في هذه التعاملات هو الرضائية وليس الشكلية مثلما كان موجود في بعض الانظمة القانونية القديمة،⁽²³⁾ دون أن ننسى التطور الذي عرفته النصوص المكافحة للجريمة حيث تم الفصل بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجزائية ، ونفس التطور عرفته القوانين الاجرائية المتعلقة بتنظيم كيفية التقاضي و الإثبات أمام القضاء ولم يقتصر هذا التطور على القانون الداخلي للدول فقط كما أنه لم يقف عند التقارب الذي وقع بين مختلف القوانين الوطنية الداخلية ، بل امتد ليشمل القانون الدولي سواء كان عاما او خاصا.

كما ترتب على كل هذه الحركية أن أصبح من المسلّم به الآن أن القانون ليس ظاهرة دينية غامضة تحكمها الأساطير أو نصوص يحتكرها رجال الدين ، بل هي قواعد تهدف الى تنظيم الحياة داخل المجتمع غايتها التنسيق بين المصالح المختلفة لنشر الأمن داخل المجتمع وضمان تقدمه وبقائه ، وحتى يضمن القانون تحقيق هذه الاهداف لابد أن يستند في نشأته الى البيئة والظروف الاجتماعية و الاقتصادية والقيم التي تحكم حياة الأفراد و علاقاتهم ببعضهم داخل المجتمع ، دون نسيان الاهداف التي يسعى هذا المجتمع الى تحقيقها. و انطلاقا من أن القانون لم يعد وسيلة للسيطرة بل وسيلة للتنظيم أصبح من المتفق عليه الآن ان الدولة عليها ان تمكن الأشخاص المقيمين على

أرضها سواء كانوا من الوطنيين أو من الأجانب من الإطلاع والعلم بالقانون بل القانون لا يسري على الأشخاص إلا إذا توافرت القرائن الدالة على أن الناس قد علموا به أو مكنوا من ذلك على الأقل ومن أجل ذلك أصبح لكل الدول الحديثة جرائد رسمية⁽²⁴⁾ خاصة وظيفتها نشر القوانين وتمكين الناس من الإطلاع عليها .

ومن هنا يمكن القول أن وجود القانون مثلما هو عليه الآن إنما هو نتاج تجارب البشرية جمعاء بأخطائها وإخفاقاتها ونجاحاتها وما تلقتة من توجيهات من خالقها ، وهذا يدل على أن مجهودات البشر و تجاربهم تكمل بعضها البعض ، ومن بين نتائج هذه الاستفادة أن أصبحت مجموعة من المظاهر كان يعترف بها القانون قديما من الماضي ، كالرق واستبداد الحكام وقصر الحقوق على طبقات معينة في المجتمع دون غيرها ، وحلت محل تلك الأمور حقائق أخرى تتعلق بحقوق الانسان ومحاربة التمييز العنصري وإعتبار الديمقراطية من مقومات المجتمعات الحديثة ومن أهم ما أصبح يميز الانسان الحديث أنه لم يعد يهتم فقط بمصيره وإنما أصبح يهتم حتى بمصير الأجيال القادمة ومن هنا نتساءل عن كيفية استثمار هذا التطور الذي حصل في حياة البشر وفي علاقاتهم ببعضهم البعض وفي القواعد التي تنظم هذه العلاقات من أجل حماية مستقبل البشرية ؟ .

ثالثا : ضرورة استثمار ما حققته البشرية من تطور في هذا المجال من اجل حماية مستقبل الحضارة الإنسانية .

أصبح واضحا عند الكثير من الناس أن الخطر أصبح عاما بحيث أن التطور العلمي الهائل مكن الجميع من الاستفادة بما في ذلك الجماعات الإجرامية، مما جعل من أهم الاخطار التي تتهدد البشر الجريمة المنظمة بالإضافة الى الانتهاكات التي تعرفها حقوق الانسان (هذا ماسوف يتم التطرق له في النقطة " أ " من هذه الجزئية) ، مما يضع أمام البشرية ضرورة مواجهة هذه الأخطار عن طريق التعاون وذلك من اجل حماية مستقبل الإنسانية في عصر بلغ فيه مخزون البشرية من السلاح ما يوفر الموت للبشرية عشرات المرات، في حين كان من الأفضل للبشرية وللمستقبل أبنائها لو وفرت الغذاء والدواء (وهذا ماسوف يتم تناوله في النقطة " ج ") (في حين سيكون موضوع النقطة " ب " هو تحديد الاسباب التي تتولد عنها الجريمة وانتهاكات حقوق الانسان) .

أ- تهديد الجريمة المنظمة وانتهاكات حقوق الانسان لأمن البشرية ومستقبلها .

لقد اصبحت البشرية في مفترق الطرق وذلك بسبب التطور الهائل لكل أنواع الأسلحة ، بالإضافة إلى استفادة الجريمة من التدفق العلمي الهائل سواء في مجال العلوم الاجتماعية او علوم الاعلام والاتصال ، بل وحتى من اكتشافات العلوم البيولوجية . دون ان ننسى علم الادارة والتسيير بالإضافة الى التنسيق بين الجماعات الاجرامية ، مما أصبح على النشاط الاجرامي نوع من القوة بسبب استفادته من العلم والتنظيم والتدفقات المالية التي تحصل عليها الجماعات الإجرامية من نشاطها المشبوهة بالإضافة الى اصطباغ الجريمة بالصفة

العالمية ، ولهذا أصبحنا نتكلم عن الجريمة المنظمة العابرة للأوطان والقنارات مثل الارهاب وتجارة الرقيق الابيض وتزوير النقود والإتجار بالمخدرات والاسلحة بالإضافة الى جرائم تبيض الاموال وغيرها من النشاطات التي تمس بأمن الدول والشعوب والحضارات جميعا .

وليست الجريمة المنظمة هي الخطر الوحيد الذي يهدد أمن البشرية ومستقبلها بل هناك مشكل آخر يتمثل في انتشار الكثير من الانتهاكات لحقوق الانسان وحقوق الشعوب التي تعاني منها أغلب المجتمعات ، فما مصدر كل هذه الانتهاكات ؟ هذا ما سوف تتم الاجابة عنه في الجزئية الموالية.

ب — مصدر هذه الاخطار .

من المؤسف أن بعض الجماعات الإجرامية يبرزون جرائمهم باعتبارات حضارية ، كما أن انتشار بعض الجرائم وكذا انتهاكات حقوق الانسان في مجتمعات معينة أكثر من غيرها جعل البعض يهرع الى اتهام الحضارات التي تنتمي اليها هذه المجتمعات ، كالحضارة الاسلامية بأنها مصدر للإرهاب وانتهاكات حقوق الانسان، ويوصي بضرورة استئصالها والقضاء عليها بحجة حماية الانسانية ، مع العلم أن مثل هذه الافكار لن توفر للبشرية إلا مزيدا من الدمار⁽²⁵⁾ لأن التفكير في استغلال ضعف الغير من أجل إزاحته والقضاء عليه يدفع به الى المبادرة بالإعتداء من باب الدفاع عن النفس ، مع العلم أن العنف والحروب لا تولد إلا الدمار والخراب ، فمق نتعلم العيش والتعاون معا من اجل خيرنا جميعا ، بالإضافة الى أن الإدعاء بأن العدو الحقيقي للإنسانية هي

الشرعية الإسلامية يعتبر منافي للحقيقة ، لأنه كما سبق وأن أشرنا أن من أهم الأنظمة القانونية التي جاءت مجسدة لإحترام حقوق الانسان هي الشرعية الإسلامية باعتبارها خطاب موجه الى البشر ليس لغرض السيطرة عليهم ، وإنما بقصد ارشادهم الى سبيل الأمن والسلام ، مع العلم أن لا أحد ينكر أن جلّ المجتمعات الإسلامية عرفت في السنوات الأخيرة انتشار جريمة الارهاب بالإضافة الى الكثير من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الانسان ، ولكن مرد هذه الآفات ليس الشرعية والحضارة الإسلامية و إنما مصدرها هو الاستبداد الذي عانت منه الشعوب الإسلامية على مدار قرون من الزمن ، سواء اثناء تواجد الحضارة الإسلامية أو بعد استعمار الدول الأوروبية للعالم الإسلامي بحجة مساعدته على اكتساب وسائل الحضارة الحديثة ، وانتقل هذا الاستبداد الى هذه المجتمعات حتى بعد الاستقلال ليستقر حتى في علاقة الأسر بأبنائها وعلاقة المربي بالتلميذ ، دون أن نسي الفقر والامية⁽²⁶⁾ التي عشت في هذه المجتمعات وكل هذا أدى الى تحطيم الانسان داخل هذه المجتمعات ، وهذه سمة كل المجتمعات المتخلفة سواء في عصرنا أو عبر التاريخ البشري دون أن ننسى أنه حتى الدول المتقدمة لا تخلوا من بعض الصور لإنتهاكات حقوق الانسان⁽²⁷⁾. وللقضاء على كل هذه السلبيات لابد من التعاون بين مختلف البشر .

ج - ضرورة التعاون من اجل حماية مستقبل الانسانية عن طريق مكافحة الجريمة وحماية حقوق الانسان .

اذا لقد قطعت البشرية أشواطاً كبيرة وجمعت ما يكفيها من المعلومات والحقائق والتجارب التي عليها أن تتعلم منها ما يحقق أمن البشرية جمعاء ، مع العلم بأنّ البشر هم الذي صنعوا التخلف ، كما أنهم عمروا الارض وشيدوا الحضارة وخلال كل تاريخ البشرية فوق هذه الارض تصارع البشر واقتتلوا ولكنهم تعاونوا وتضامنوا ولم ينقطع البشر يوماً عن البناء ، بل كانوا يتداولون على حمل مشعل الحضارة ، وهذا يعني انه لم يحصل أن انعدمت الحضارة والابداع البشري وساد البشرية تخلف جامع ، ولكن العكس ليس صحيح وهذا يعني أنه يمكن للتحضر أن يعم البشرية جمعاء مما يترتب عليه انتشار الأمن والسلام بين كل البشر، كما أنه لم يثبت انّ بناء الحضارة كان متعلق بجنس بشري معين دون غيره ، بل الحقيقة التاريخية الوحيدة هي أنّ البشر قد تداولوا على كرسى الحضارة والتقدم ولم يتحقق لهم ذلك الا بالعمل واحترام الانسان ، وكلهم ذاقوا وبال التخلف بسبب الترف والتكبر واحتقار غيرهم وظلمه . ومن هنا فلن يتحقق أمن البشرية إلا اذا تمّ الاتفاق على أن البشر يتساوون في القيمة والكرامة الانسانية وهذا يتطلب التعاون بين مختلف الحضارات وكذا مختلف الدول من اجل نشر ثقافة حقوق الانسان والشعوب خاصة وان هناك نصوص عالمية تحمي حقوق الانسان⁽²⁸⁾ فلا بد لهذه النصوص من أن تصبح جزءاً من كل الأنظمة القانونية الوطنية ، و لابد للدول أن تساعد بعضها البعض من أجل ترسيخ تطبيق حقوق الانسان على أرض

الواقع، وذلك عن طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة التي تمكن البشر من الاستغلال الأمثل لثرواتهم ، وكل هذا من شأنه أن يسهل عيش البشر مع بعضهم البعض ، وهذا ما يؤكد اختلاط وتعايش شعوب الحضارات المختلفة ببعضها البعض من خلال تواجدها المشترك على إقليم كل دولة من دول العالم وذلك بسبب التنقل الدائم للأشخاص وسعيهم للبحث على قرص للنجاح خارج مجتمعاتهم وحدودهم الحضارية ، ولهذا لا بد أن نفتتح بأن حياتنا المشتركة لا بد أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل بسبب التنوع الثقافي للمجتمعات الحديثة ، مع التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان خاصة وأن التاريخ البشري قد أكد أن جل الصراعات التي دارت بين البشر وما ترتب عليها من مآسي لم تكن إلا بسبب احتقار بعض البشر لغيرهم من بني جنسهم واعتبارهم خارج دائرة الإنسانية ، وحتى نضمن أن يتحقق التعاون بين مختلف الشعوب والحضارات لا بد أن يشعر الجميع بإشراكهم في الانتماء للإنسانية ، هذا الانتماء الذي يثبت بمقتضاه لكل إنسان مجموعة حقوق في مواجهة الإنسانية سواء كانت هذه الحقوق تتعلق به كفرد أو تتعلق به كعضو في جماعة إثنية وثقافية معينة أو بصفته منتما إلى مجتمع معين لأن هذا وحده الذي سوف يعزز التعايش والتعاون بين البشر ، مما يترتب عليه توفير الجو المناسب للتعايش السلمي والتقليل من الاصطدامات بين أبناء البشر، مما قد يدفع بمستقبل الإنسانية إلى مزيد من التطور والتخضر الذي يعود على جميع البشر بالخير خاصة وأن الدول الحديثة أصبحت خليطاً ثقافياً وهذا يعني أن كل دولة أصبحت في عصرنا الحالي كوكناً حضارياً أو فسيفساء حضارية ،

مما يعني أن حماية مستقبل الإنسانية يتطلب من الدول ضرورة حماية حقوق الإنسان باعتبار أن الإنسانية هي العامل المشترك بين كل البشر مهما كانت أصولهم الحضارية، مما يحمي الدول من النزاعات الداخلية التي قد تتحول إلى حروب أهلية. ومن هنا فحماية مستقبل الإنسانية يتطلب إلى جانب حماية حقوق الإنسان ضرورة حماية وحدة الدول وسيادتها.

ولكن هذا تعاون لا بد أن يمتد إلى مكافحة الجريمة عن طريق القضاء على أسبابها كمكافحة الفقر والتهميش والاستبداد، مما يضع على عاتق الدول الغنية واجب مساعدة الدول الفقيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية من باب التضامن الدولي والإنساني، ويضع على عاتق الدول الفقيرة واجب توفير الجو المناسب لتحقيق التنمية كتطوير قواعدها القانونية وتوفير الاجواء الديمقراطية وحسن استغلال ما هو متاح لها من وسائل وثروات، دون ان ننسى ضرورة تعاون الدول من أجل تتبع المجرمين والقضاء عليهم عن طريق التعاون القانوني والقضائي.

للتعاون في مواجهة الجريمة

خاتمة

إن من المفروض أن الإنسان في عصرنا أصبح أكثر إدراكا من أي وقت مضى أن مستقبل الإنسانية منوط بتفاهم البشر وتعاونهم على اختلاف انتماءاتهم الحضارية. ومما قاله مالك ابن نبي سيأتي على البشر يوما يدركون فيه بأن عليهم إما أن يعيشوا معا أو يموتوا معا، ولقد أصبح هذا جليا لنا بسهولة من خلال استقرئنا للتاريخ البشري الذي أثبت لنا أن ما تحقق من خير

لل بشرية إنما كان من إدراك البشر لحاجتهم لبعضهم البعض واستغلالهم هذه الحاجة للتعاون الفعلي ، ونحن نشعر بهذه الحاجة أكثر من أي وقت آخر بسبب تنوع التهديدات التي تتحدى البشر وتهدد امنهم وامن البشرية ومستقبلها ، ولهذا الابد من أن يتعاون جميع البشر مهما كانت انتماءهم الحضارية بدلا من الاستغلال السيء لظروف بعضهم البعض ، ولقد اكد الكثير من عقلاء البشرية على إمكانية هذا التعاون بحيث ذهب المؤرخ الفرنسي " برودل:" المختص في تاريخ البحر المتوسط الى القول : " من كثرة ما قرأت عن الحروب في البحر الأبيض المتوسط ظنت أن المنطقة تعتبر بؤرة صراع بين الحضارات التي تتواجد حولها ، ولكن من خلال إهتمامي بدراسة شعوب و حضارات هذا الحوض وجدت أنهم تعايشوا مع بعضهم البعض وتفاعلوا أكثر مما إقتتلوا ، بل القتال كان بين حكامهم و ملوكهم ، أما الشعوب فكانت بينها التعاملات التجارية و التزاوج و التنقل من منطقة إلى أخرى ، وأكيد أن هذا التبادل أثر على الحياة المعرفية لمنطقة الحوض الأبيض المتوسط . " بل هناك من اعتبر انه لاخلاص للبشرية الا بهذا التعاون، ومثلما ذهب اليه مالك ابن نبي في قوله الذي سبق ذكره : " سوف يأتي على البشرية يوما تتأكد فيه بأن مصيرها مشترك و أن ملئ البشر جميعا إما أن يحيوا معا أو يموتوا معا . "

وكل هذا يؤكد أن الاختلاف لا يعني بالضرورة الصراع وإنما هو دليل على التنوع في التصورات و المفاهيم ووجهات النظر ، و هذا مؤشر إيجابي دليل على الثراء في الأفكار مما يعني ثراء الحلول وتنوعها ، مما يسهم في تحقيق

مصلحة الإنسان والمجتمع الإنساني من خلال السعي لـ جلب المنافع و دفع الأضرار متأكدين من أن إفراط بعض البشر و تعسفهم في استعمال حقوقهم والدفاع عن مصالحهم يؤثر على البشرية جمعاء وهذا ما أدركته البشرية فأصبحنا نتكلم عن عالمية حقوق الإنسان وعن ضرورة إنتشار الديمقراطية في كل بلاد العالم ، وعن ضرورة الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية عن طريق ما يعرف بالتنمية المستدامة بغرض التوفيق بين حق أجيال اليوم في التنمية وحقوقهم في البيئة ، وحق الأجيال المقبلة في كوكب غير مستنزف .

وكل هذا يؤكد لنا بأنه من خير البشر أن يحترموا خصوصية بعضهم البعض و أن يستفيدوا من هذا الوضع في التعاون عن طريق الإحترام المتبادل مطبقين قاعدة "فالتعاون فيما اتفقنا فيه و ليعذر بعضنا بعضا فيما إختلفنا فيه"، بدل أن يتخذوا من الإختلاف الحضاري حجة للإقتتال و التقليل من قيمة بعضهم البعض ، متأكدين بأن الإستخفاف بالآخر والإستهانة به يولد لديه نفس هذه المشاعر في مواجهتنا ، في حين أن الحوار المتبادل القائم على الإحترام والتعاون و تنظيم تحقيق المصالح وحمايتها هو وحده الكفيل بتحقيق مصالح الجميع وحماية أمنهم وأمن البشرية جمعاء .

الهوامش

1- ان الصراع على مر تاريخ البشرية كان اما بسبب الرغبة في السيطرة او لرد العدوان ، اما القول بان الصراع في العصر الحالي سوف يكون بين الحضارات كنتيجة لتنوعها وتعددتها واختلافها في مابينها كما قال به " صموائل هنتغتون " فهو كلام بعيد عن الحقيقة ، وذلك لأن الصراع بين الحضارات في حالة وقوعه لن يكون بسبب تعدد انواع الحضارات فوق كوكبنا ، وإنما بسبب استعلاء

المتصارع للإلتزامات الحضارية. من أجل الدفع بمواطنيهم من أجل الاستماتة في الاقتتال بسبب تحسيسهم بالخطر الوهمي الذي يهدد وجودهم والذي مصدره حضارة معينة .

2- يمكن الرجوع الى احمد رضا : معجم متن اللغة , 1958 , بيروت لبنان , ج 2 , ص 111 .
ومحمد فريد وجدي : دائرة معارف القرن العشرين , دار المعارف , ط 3 , بيروت لبنان , المجلد الثامن , ص 553 .

3- أمنة تشيكو : مفهوم الحضارة عند ملك ابن نبي وأرنولد توينبي , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر , 1989 , ص 18 .

4- ابن خلدون : المقدمة , تحقيق درويش الجويدي , المكتبة العصرية , بيروت لبنان , ط 1 , 1995 ص 114 .

5- مالك ابن نبي : مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي , ترجمة بسام بركة و احمد شعبو , دار الفكر الجزائر , ط 1 , 1992 ص 42 .

6- يعتبر الإتصال هو القدرة على مشاركة الآخرين خبراتهم و أفكارهم ومعرفة حاجاتهم , بالإضافة إلى كونه عماية تفاعل إجتماعي بين مختلف الأفراد في موقف إجتماعي معين , لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى صالح محمد علي أبو جادو : سيكولوجية التنشئة الإجتماعية , دار المسيرة , عمان , الأردن , ط 1 , 1998 , ص 113 .

7- سمير عالية : علم القانون والفقہ الإسلامي , المؤسسة الجامعية , بيروت , لبنان , ط 2 , 1996 ص 38- 39 .

8- Jean louis bergel : theorie generale de droit , dalloz , Paris,France 1988 p 6 et s .

9- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى ابراهيم حبيب الخليلي : المدخل للعلوم القانونية , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص 12 وما بعدها . و محمد حسن قاسم : مبادئ القانون , الدار الجامعية , لبنان بيروت 1998 ص 22- 26 .

10- اذا ترتب على احتكار العلم والمعلومات من طرف الكهان في بعض الحضارات القديمة مثل الحضارة الفرعونية او الحضارة الاغريقية وكذا الحضارة الرومانية بالإضافة الى الاحتكار للمعرفة الذي مارسه رجال الكنيسة الكاثوليكية في اوروبا نشر الجهل والاستبداد , وبالتالي الفقر والمرض والفوضى مما ترتب عليه انقيا الانظمة والحضارات . لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى صوفي حسن ابو

طالب : مبادئ تاريخ القانون ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر 1967 و دليله فركوس : تاريخ النظم ، اطلس للنشر ، الجزائر 1993 ، ج 1

11- لقد أدت مطالبة المفكرين بضرورة احوار لحل مشاكل المجتمع — لأن كل انسان يمكنه ان يساهم بأفكاره و ابداعاته وكذا بصوته في تطوير الامة وبناء حضارتها — الى انتشار الانظمة الديمقراطية في العالم ونظرا لما تمت ملاحظته من اثار اجتماعية واقتصادية ... في حياة المجتمعات الديمقراطية — بسبب سهولة الاتصال بين البشر كتيحة للتطور الذي لحق وسائل الاتصال — تأكدت ضرورة نشر ثقافة احوار داخل كل التجمعات البشرية سواء كانت اقتصادية او إجتماعية حتى اصبح احوار من سمات التحضر .

12- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى دليله فركوس : المرجع السابق ص 21 .

13- من بين الحضارات القديمة التي فصلت وميزت بين طبيعة القواعد القانونية وقواعد الدين الحضارة الرومانية لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى علي محمد جعفر : تاريخ القانون ، المؤسسة الجامعية ، لبنان ، بيروت 1998 ، ط 1 ص 56 .

14- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى توفيق حسن فرج ، القانون الروماني ، الدار الجامعية ، لبنان ، بيروت 1985 .

عمر فروخ : الاسرة في الشرع الاسلامي مع لمحة من تاريخ التشريع الى ظهور الاسلام ، المكتبة العصرية ، لبنان ، بيروت 1988 .

15 - علي محمد جعفر: تاريخ القانون ، المرجع السابق ، ص

16- دليله فركوس : المرجع السابق ج 2 ص 32 و 33 . وعلي علي منصور : المدخل للعلوم القانونية والفقهاء الاسلامي ، دار الفتح للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت ط 2 1971 ص 93 وما بعدها

17- اليريتور هو القاضي ، بحيث كان هناك قضاة الشعوب وقضاة القانون الروماني .

18- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى توفيق حسن فرج : المرجع السابق وعلي محمد جعفر : المرجع السابق

19- J L Bergel : op ;cit ; p 9 et s

20- يمكن الرجوع الى علي محمد جعفر : المرجع السابق ص

21- يمكن الرجوع الى محمد ابو زهر تنظيم المجتمع الانساني في ظل الاسلام

22- T Garé : droit des personnes et de la famille ; Montchrestien; france ;1998 p 112

23- وتؤكد الانظمة الحديثة هذه الحقيقة من خلال نصها في نصوص قانونها المدني العقد شريعة المتعاقدين .

24- وهي تعرف في الجزائر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية .

25- هذا ماذهب اليه صمويل هانتنتون في مقاله له جاء تحت عنوان " صدام الحضارات " ورد عليه الكثير من المفكرين للتعرف على هذا المقال وبعض من رد عليه يمكن الرجوع الى الكتاب الذي نشرت به تلك المقالة والردود التي جاءت عليها " لمركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق " لبنان , بيروت , ط 1 , 1995 .

26- لايمكن للحضارة ان تنشأ في مثل هذه الاجواء , مع العلم ان امتهان الانسان في هذه دول وتعود هذا الاخير على نمط عيش معين قد ساهمت فيه الدول المتقدمة بنصيب كبير من خلال اهانتها لشعوب مستعمراتها والحيلولة بينهم وبين أي تطوير لشخصياتهم وافقارهم لصالح الرجل الاوربي المستعمر و لم تنسحب هذه الدول الا بعد ثورات تحررية فمضى تعي الانسانية انه قبل القيام بأي خطوة لابد من حساب نتائجها جيدا فاذا لم تفعل وخانتها حساباتها فعليها ان لا تنهزب من المسؤولية وان تقوم بتصحيح اخطائنا مع ادراكنا ان مصيرنا مشترك فعلا .

27- اذ الملاحظ انه حتى في الدول المتقدمة يوجد انتهاك للحقوق الانسان بسبب الانتماءات الثقافية للبعض المهاجرين او كتشجيع هذه الدول لـحجرة الادمغة اليها من الدول الفقيرة في هي تغلق باب الحجرة في وجه الطبقة الفقيرة والامر لايقف عند هذا الحد بل يتعرض المهاجرون لاشنع انواع الانتهاكات

28- مثل اتفاقية الدولية لحماية الحقوق السياسية والمدنية وكذا الاتفاقية الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تم اعتمادها من طرف الامم المتحدة ودخلتا حيز التنفيذ في 1966 دون ان ننسى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي دخلت حيز التنفيذ في 1990